

انتفاضة القدس والأقصى والتصور المستقبلي وما بعدهما - الضلع الناقص والبعد المغيب

د. أسعد غانم*

بعد مرور عَقد على انتفاضة القدس والأقصى، لزام علينا أن نتعامل مع معنى الأحداث برؤية تاريخية، على الأقل من خلال مَوْضعة الحدث آنذاك في إطار التطور العام لمجتمعنا، ولا سيما ما نتج عن تلك الأحداث من تداعيات يجب أن نحسن قراءتها والاستفادة منها في انطلاقنا نحو المستقبل.

الخروج الجماعي الذي جرى على نحو عفوي في نهاية أيلول وبداية أكتوبر 2000 له علامة فارقة أساسية، حتى عن الأحداث التاريخية في يوم الأرض عام 1976. فقد خرج الناس إلى الشارع تقريباً في كل القرى والمدن والأحياء وخلال ساعات وفي فعل احتجاجي جماعي غير مسبوق، ليعبروا عن غضبهم في سبائين مترادفين: الاعتداء على مقدساتهم في القدس ورمزيتها الوطنية والسياسية بعد صعود أريئيل شارون إلى باحة الأقصى المبارك، وازدياد الوعي الجماعي لمعاني الدولة اليهودية وسياساتها تجاه وجودنا وحقوقنا نحن، أبناء الوطن الأصليين.

ذاك الخروج كان تعبيراً عن عملية نضوج جماعي انبثق من تغيرات وتطورات جذرية في وضعنا وفي وضع إسرائيل، وكذلك في وضع القضية الفلسطينية في ما يتعلق بقناعة الناس بعدم جدية إسرائيل في مساعي المصالحة التاريخية. ومن جهة أخرى، التطورات العالمية التي لها علاقة بالعمولة وانتشار خطاب الحقوق الفردية والجماعية أثر كذلك في هذا النضوج.

ذلك الحدث دلّ على أنّ غالبية الفلسطينيين في إسرائيل يسعون إلى وضع مكانتهم والنقاش حول مستقبلهم في مركز الأحداث السياسية، كمجموعة لها مشروعها الوطني لا كرفيف ضعيف ومستثنى لقضايا "أهم". وبالتالي، واعتماداً على تجارب المجموعات القومية الأخرى، تعززت الحاجة إلى أن يوضّح مشروعهم المستقبلي وملامحه الأساسية كمشروع مختلف عن سائر المشاريع العامة أو الخاصة في المنطقة، وليس من خلال إلحاقهم كلاعبين ثانويين في مشاريع لا تشملهم.

في خضمّ التلخيصات المتعلقة بانتفاضة القدس والأقصى، وُلدت الحاجة إلى وضع برنامج جماعي يوطر لمضامين النضال ومعانيه تأطيراً إيجابياً، وليس فقط بشكل سلبي من خلال التشديد على سدّ الفجوات. وبذلك فإنّ وثائق "التصور المستقبلي" (التي صدرت عن الفلسطينيين في إسرائيل) لم تكن منفصلة عمّا سبقها من تراكمات سياسية ونضالية، بل ربّما جاز القول إنّها ذروة سياسية دلت على حراك اجتماعي وسياسي أتّ في

الأساس- من أكاديميين وناشطي المجتمع المدني والنقاش الذي دار حولها بعد انفكك المواجهة المباشرة مع قوى الأمن.

هذا الحراك كشف الدور الريادي للنخب المثقفة والناشطة اجتماعياً في ظل ركود الحراك الحزبي الذي اكتفى بالتنديد بالقتلة والشرطة والمؤسسة الحاكمة. وقد اختار كاتبو التصورات التأكيد على أن الوثائق هي عمل جماعي موجّه إلى المجتمع الفلسطيني في محاولة لتجنيده في سبيل الخروج من الأزمة، من جهة، ومن جهة أخرى هو موجّه إلى الأغلبية والدولة في محاولة لتنظيم العلاقة بين الطرفين. أعتقد أن التصورات وضعت النظام الإسرائيلي ونخبته في مأزق، والسؤال هو: هل هنالك بعد المأزق برنامج سياسي للخروج من المأزق الداخلي والاستفادة من حالة المأزق الإسرائيليّة؟

إنّ الخروج العفويّ وعمليّة الاحتجاج الجماعيّ قد كوّننا الأرضيّة الشعبيّة للاستعداد لمواجهة اعتداءات الدولة وأذرعها علينا، وأنت التصورات لتعطي هذا الحراك معنى واضحاً، وذلك من خلال ترسيخ الأسس لمشروع وطني جماعيّ يأخذ رأي غالبية الفلسطينيين ضمن حساباته. وقد أكدت استطلاعات الرأي لمجتمعنا وقوف الغالبية الساحقة التي تتجاوز الـ 90% من مجتمعنا إلى جانب الأفكار والمطالب التي وردت في التصورات. هذان التطوران التاريخيان ومعانيهما بقيا ناقصين نقصاً شديداً بسبب قصور العمل السياسي الحزبي العربي، الذي لم يتطور جوهرياً خلال العقدين الأخيرين، إلا إذا اعتبر البعض أن تفتيش الأحزاب في حدّ ذاته هو تطور.

والأدهى من ذلك أنّ القيادات الفاعلة خلال العقد الأخير ذهلت في أكثريتها من وقع ما حصل في أكتوبر 2000، ووقفت جانباً تنتظر عودة الهدوء بعد إعلان التصور والهجوم الصهيوني على مضامينه. وبذلك فإنّه ابتغاء التعامل مع إنجازات أكتوبر وإطلاق التصور المستقبلي كمشروع جماعي سياسي عملي، يجب أن تكون لدى الفلسطينيين في إسرائيل قيادة جماعية قادرة على تحمّل تبعات مواقفها وغير قابلة للهروب من المواجهة في أيّ اتجاه- بعد أقلّ امتحان.

إنّ انكماش "الشرعية" المتزايد لانتخابات الكنيست في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل والتراجع الكبير في الدعم الذي يقدّمه المجتمع للجنة المتابعة العليا والمتمثل في ضعف المشاركة في نشاطاتها من جهة، وفي الدعم المحدود لها كجسم قائد من جهة أخرى، يضاعف الحاجة إلى تنجيع عمل لجنة المتابعة من خلال العمل على تطويرها وتطوير أسلوب عملها، وذلك يمرّ بالضرورة من خلال التنفيذ عن طرق لزيادة شرعيتها، ولا سيّما ضرورة فحص إمكانية انتخابها مباشرة من قِبَل الفلسطينيين في إسرائيل، المطلب الذي تراجع عنه الكثيرون وسكتوا حتّى تلك الحركات والأحزاب التي أيّده يوماً.

إنّ ما يزيد من ضرورة اللجوء إلى هذه الإمكانية حقيقة حصول فكرة انتخاب هيئة وطنية أو لجنة المتابعة انتخاباً مباشراً على دعم نحو 90% من الجمهور العربي في استطلاعات الرأي العامة التي أُجريت في السنوات

الأخيرة. هذه النسبة، وإن انخفضت أو ارتفعت بعض الشيء، تؤكد أنّ انتخاب هيئة وطنية عليا هو مطلب وطني وديمقراطي ينبغي على القيادات الحالية احترامه، ولا يمكنها الاستمرار في الاستهتار به، كما جرى ولا يزال، وذلك بسبب مباحكات سياسية ومصالحية تتبدل يوماً بعد يوم.

أما البعد المغيب عن التناول الجديّ، فإنه يتعلّق بقدرة مجتمعنا، الذي قام بفعل جماعيّ واعٍ في أكتوبر 2000، وأنتج التصرّح المستقبليّ كمشروع مستقبليّ أخلاقيّ واجتماعيّ وسياسيّ، على تجاوز بعض المعوقات الاجتماعية التي يُعبّر عنها يومياً من خلال العنف والاستهتار بالنظام العامّ داخل قرانا ومدننا والاعتداء على الممتلكات العامة. باختصار نقول: هنالك حالة متفشّية من الفوضى والخواء الأخلاقيّ.

الشرط الأساسيّ لنجاح نضالنا مقابل مؤسسة الدولة والأغلبية اليهودية هو القدرة على إحداث التغييرات الجذرية في بنية المجتمع العربيّ الداخليّ. والمطلوب هو مواجهة جريئة لا تنازل فيها عن حدود دنيا وتنتقل إلى الولوج في تغييرات داخلية في مجال المجتمع ومكانة المرأة والاقتصاد والتربية والحكم المحليّ والثقافة وغيرها.

المقصود هنا هو ثورة حقيقية لا تغييرات طفيفة. ففي هذه المجالات، وفي غيرها، ما زال مستوى التنفيذ لا يليق بمجموعة دخلت القرن الحادي والعشرين. وهذه التغييرات هي جزء من عملية ومسار التنظيم للأقلية الفلسطينية، وشرط أساسيّ لنجاح المواجهة مع الأغلبية والدولة. فعلى سبيل المثال، يصعب تخيل وضع ينجح فيه الفلسطينيون في نضالهم على خلفية الطريقة التي يديرون بها سلطاتهم المحلية التي تمتاز -إضافة إلى التمييز المؤسّساتي- بسوء وفساد الإدارة الواضح في كثير من الأحيان.

وينسحب أداء وإنجازات الفلسطينيين في إسرائيل في إطار الحكم المحلي على سائر مجالات الحياة، دون استثناء. وما نطرحه هنا هو أنه، بالإضافة إلى التمييز المؤسّساتي، هنالك عوامل وأسباب داخلية داخل المجتمع الفلسطيني تعمل على إفشال التغيير والوصول إلى الإنجازات، وعلينا النظر إلى داخلنا بشجاعة لكي نستطيع معالجة العوامل الذاتية التي تعيق تقدّم مجتمعنا.

* د. أسعد غانم - محاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا